الخطة الاستراتيجية لتطوير العلاقات الأمنية بين جمهورية العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية (٢٠٠٣ الى ٢٠٣٠)

الباحث/ بهاء ازغير حميد خلف
وزارة **الداخلية**

ا.د. مصطفى مراديان
ا. م. د علي اصغر بيك
م . د مرتضى اكبري
جامعة الدفاع الوطنى العليا

Researcher: **Bahaa Ezghayer Hameed**
Bahaaalazerji@gmail.com
Ph.D. student in Future Studies at the International College – Supreme National Defense University in Iran – Ministry of Interior, Iraq

Prof. Dr. Mostafa Moradian
chakosh2040@gmail.com
Associate Prof. Dr. Ali Asghar Beyk
Ali.biek@yahoo.com
Dr. Morteza Akbari
Sorenaali.110@gmail.com
National Defense University

مستخلص:

يُعَدّ الأمن من أهم المقومات التي تستند إليها الدول في استقرارها وبقائها، وقد اكتسب في القرن الحادي والعشرين أبعادًا جديدة تتجاوز الإطار العسكري لتشمل الجوانب السياسية والمؤسسية والقانونية والاجتماعية، وفي منطقة غرب آسيا، حيث تتشابك المصالح الجيوسياسية والتهديدات العابرة للحدود، أصبحت **العلاقات الأمنية بين جمهورية العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية** من أكثر القضايا حساسية واستراتيجية (العامري، ٢٠١٧).

منذ عام ٢٠٠٣، واجه العراق تحديات أمنية معقدة تمثلت في انهيار البنية المؤسسية وتعدد الأجهزة الأمنية وتداخل الصلاحيات، إلى جانب تهديدات الإرهاب والتهريب المنظم وتنامي دور الفاعلين من غير الدول (عبدالعزيز، ٢٠٢٢). وفي المقابل، سعت إيران إلى توسيع تعاونها الأمني مع العراق انطلاقًا من قدراتها المؤسسية وخبرتها في مكافحة الإرهاب، إلا أن هذا التعاون ظل يفتقر إلى **إطار**

قانوني ومؤسسي منظم، واتسم في كثير من الأحيان بردود الفعل المؤقتة (رسول، ٢٠٢٢).

تهدف هذه الدراسة إلى وضع **خطة استراتيجية لتطوير العلاقات الأمنية بين العراق وإيران للفترة ٢٠٠٣–٢٠٣٠**، بالاعتماد على مبادئ الحوكمة الأمنية، والتقارب المؤسسي، واحترام السيادة المؤسسية، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البنية الأمنية والقانونية في البلدين ودراسة التجارب الإقليمية الناجحة. وقد توصلت النتائج إلى أن ضعف التنسيق المؤسسي وغياب الإطار القانوني من أبرز معوقات التعاون الأمني، وأن النجاح الاستراتيجي المستقبلي يتطلب تأسيس **مجلس أمني تنسيقي ثنائي** ووضع اتفاقية أمنية ملزمة تُعنى بتبادل المعلومات ومواجهة التهديدات المشتركة مثل الإرهاب والأمن السيبراني.

الكلمات المفتاحية :العلاقات الأمنية، الحوكمة الأمنية، السيادة المؤسسية، التقارب المؤسسي، الأمن الإقليمي، العراق، إيران.

*نوع الدراسة: بحث وصفي تحليلي

**بحث مستل عن اطروحة دكتوراه

Abstract:

Security is one of the most important pillars upon which states rely for their stability and survival. In the 21st century, it has acquired new dimensions that extend beyond the military framework to include political, institutional, legal, and social aspects. In the West Asia region, where geopolitical interests and cross-border threats are intertwined, security relations have become The relationship between the Republic of Iraq and the Islamic Republic of Iran is one of the most sensitive and strategic issues (Al-Amiri, 2017).

Since 2003, Iraq has faced complex security challenges, including the collapse of its institutional structure, the proliferation of security agencies, and overlapping jurisdictions, in addition to the threats of terrorism, organized smuggling, and the growing role of non-state actors (Abdulaziz, 2022). In contrast, Iran has sought to expand its security cooperation with Iraq, leveraging its capabilities. Despite its institutional capacity and experience in combating terrorism, this cooperation has lacked an organized legal and institutional framework, and has often been characterized by temporary reactions (Rasoul, 2022). This study aims to develop a strategic plan for developing security relations between Iraq and Iran for the period 2003–2030, based on the principles of security governance, institutional convergence, and respect for institutional sovereignty. It adopted the descriptive analytical approach to analyze the security and legal structure in the two countries and to study successful regional experiences. The findings concluded that weak institutional coordination and the absence of a legal framework are among the most prominent obstacles to security cooperation, and that future strategic success requires the establishment of a bilateral security coordination council and the development of a binding security agreement concerned with the exchange of information and

confronting common threats such as terrorism and cybersecurity.

Keywords: security relations, security governance, institutional sovereignty, institutional convergence, regional security, Iraq, Iran.

مقدمة:

لقد كان الأمن عبر التاريخ أحد أعمدة بقاء الدول واستمرار المجتمعات، غير أن التطورات الدولية المعاصرة جعلت منه ظاهرة متعددة الأبعاد تشمل الجوانب السياسية والمؤسسية والقانونية والاجتماعية، بل وحتى المعلوماتية (رسول، ٢٠٢٢). وفي منطقة غرب آسيا، تتضاعف أهمية الأمن بسبب تداخل التهديدات العابرة للحدود، مثل الإرهاب والتطرف والتهريب المنظم وتدخلات القوى الإقليمية والدولية، وهو ما جعل **التعاون الأمني بين العراق وإيران ضرورة استراتيجية لا غنى عنها)** العامري، ٢٠١٧.)

لقد أدى سقوط النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ إلى انهيار بنيته الأمنية التقليدية وظهور تهديدات جديدة، أبرزها الجماعات الإرهابية المسلحة التي اخترقت الحدود المشتركة للبلدين (عبدالعزيز، ٢٠٢٢). وفي المقابل، سعت إيران إلى بناء قنوات للتعاون الأمني مع العراق، إلا أن هذه العلاقات اتسمت بغياب التنظيم المؤسسي وضعف التنسيق القانوني، مما جعلها **ردّ فعل ظرفي** أكثر من كونها شراكة استراتيجية قائمة على الأطر القانونية والمؤسسية (النية، ٢٠١٩؛ مزيان، ٢٠١٩).

تسعى هذه الدراسة إلى **صياغة خطة استراتيجية شاملة لتطوير العلاقات الأمنية العراقية–الإيرانية** على أساس الاندماج المؤسسي والتوازن في السيادة، من أجل مواجهة التهديدات المشتركة وبناء شراكة طويلة الأمد قائمة على الثقة المتبادلة والحوكمة الأمنية (فهد، ٢٠٢٤؛ قير اط، ٢٠١٧). وتمثل هذه الخطة استجابة

لحاجة واقعية في ظل غياب إطار قانوني منظم للتعاون الأمني بين البلدين، وتأتي لتعزيز الأمن الإقليمي والاستقرار المستدام في غرب آسيا (ياســـين، ٢٠١٨؛ عبد الجواد، ٢٠٠٠).

مشكلة الدراسة

تتمثل مشـــكلة الدراســـة في أن العلاقات الأمنية بين **جمهورية العراق والجمهورية الإســـلامية الإيرانية**، على الرغم من عمقها الجغرافي والتاريخي والسياسي، لم تتطور حتى الآن إلى مستوى مؤسسي متماسك أو إطار استراتيجي مســـتدام، فالعراق يعاني منذ عام ٢٠٠٣ من **ضـــعف في هياكله الأمنية وتعدد مؤسساته وتداخل صلاحياتها**، الأمر الذي جعل التنسيق الأمني مع إيران محدودًا وغير منظم (العامري، ٢٠١٧؛ النية، ٢٠١٩). أما إيران، ورغم قدراتها المؤسسية العالية، فإن تعاونها مع العراق ظل يفتقر إلى إطار قانوني يحدد آليات العمل المشترك ويضمن الشفافية والشرعية المؤسسية (رسول، ٢٠٢٢).

ويؤدي هذا الخلل البنيوي إلى **هشاشة التعاون الأمني** وتراجع قدرته على مواجهة التهديدات المشتركة، خصوصًا الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة والتهريب والتدخلات الخارجية (عبدالعزيز، ٢٠٢٢؛ فهد، ٢٠٢٤)، كما أن ضعف الحوكمة الأمنية، وغياب مبدأ السيادة المؤسسية المتوازنة، وغياب آليات صنع القرار المشترك بين البلدين، كلها عوامل عمّقت من فجوات التعاون وسمحت بتنامي دور الفاعلين من غير الدول (ياسين، ٢٠١٨؛ غلمان، ٢٠١٤).

وانطلاقًا من ذلك، تتمحور المشكلة البحثية حول السؤال الرئيس الآتي:

ما البرنامج الاســـتراتيجي الأمثل لتطوير العلاقات الأمنية بين العراق وإيران بما يحقق التكامل المؤســـســـي ويعزز قدرتهما المشـــتركة على مواجهة التهديدات المعاصرة؟

وتتفرع عن هذا السؤال مجموعة تساؤلات فرعية، من أهمها:

١. ما أبرز المعوقات القانونية والبنيوية التي تحد من بناء علاقة أمنية مؤسسية بين البلدين؟
٢. كيف تؤثر الفوارق المؤسسية في الأجهزة الأمنية العراقية والإيرانية على فرص إقامة شراكة متوازنة؟
٣. ما الدروس التي يمكن للعراق وإيران استخلاصها من تجارب التعاون الأمني الثنائي الناجحة في المنطقة؟
٤. ما طبيعة تأثير الفاعلين الإقليميين والدوليين في مسار العلاقات الأمنية بين البلدين؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تُعالج أحد أكثر الملفات الاستراتيجية حساسية في منطقة غرب آسيا، والمتمثل في **العلاقات الأمنية بين جمهورية العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية**، والتي ترتبط مباشرة باستقرار الإقليم ككل. فبعد عام ٢٠٠٣، شهد العراق تحولات سياسية وأمنية عميقة أدت إلى ضعف الهياكل المؤسسية وتعدد مراكز القرار الأمني، في حين أصبحت إيران أحد الفاعلين الرئيسيين في المشهد الإقليمي من خلال قدراتها المؤسسية وتجربتها في إدارة الأزمات (العامري، ٢٠١٧؛ رسول، ٢٠٢٢).

تُبرز الدراسة أهميتها النظرية من خلال **سدّ الفجوة العلمية في الأدبيات الأمنية العربية والإقليمية**، إذ لم تحظَ العلاقات الأمنية الثنائية بين العراق وإيران بدراسة استراتيجية شاملة تستند إلى التحليل المؤسسي والقانوني، بل اقتصرت الدراسات السابقة في الغالب على توصيف العلاقات السياسية أو الأبعاد العسكرية التقليدية (مزيان، ٢٠١٩؛ زقاغ، ٢٠١١). ومن ثم، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم نموذج علمي متكامل يقوم على **دمج مفاهيم الحوكمة الأمنية، والسيادة المؤسسية، والتقارب المؤسسي** ضمن إطار التعاون الثنائي.

أما على الصعيد العملي، فتبرز الأهمية في أن العلاقات الأمنية بين البلدين تواجه **تهديدات غير تقليدية ومتعددة الأبعاد** تشمل الإرهاب، والجريمة المنظمة، والتهديدات السيبرانية، وتهريب السلاح والمخدرات، وكلها تتطلب تنسيقًا مؤسسيًا عالي المستوى (عبدالعزيز، ٢٠٢٢؛ فهد، ٢٠٢٤). كما أن طول الحدود المشتركة بين البلدين (أكثر من ١٤٠٠ كم) واتساع مناطق الاحتكاك الحدودي يجعلان التعاون الأمني المنظم **ضرورة استراتيجية لا خيارًا سياسيًا** (العامري، ٢٠١٧)

وتكمن الأهمية التطبيقية للبحث في أنه يقدم **خطة استراتيجية مؤسسية وقانونية لتطوير العلاقات الأمنية** بين العراق وإيران، تستند إلى التجارب الإقليمية الناجحة في مجالات الحوكمة الأمنية والشراكات الثنائية (ياسين، ٢٠١٨؛ يونس، ٢٠١٩). ويسهم هذا الإطار المقترح في بناء **ثقة مؤسسية دائمة** بين الأجهزة الأمنية للبلدين، وتعزيز القدرة على مواجهة التحديات المشتركة، وإيجاد توازن في مبدأ السيادة المؤسسية بما يضمن استقلال القرار الوطني ويحدّ من التدخلات الخارجية (عبداللطيف، ١٩٨٨؛ عبدالوهاب، ١٩٨٦).

من هذا المنطلق، تمثل الدراسة إسهامًا علميًا وعمليًا في **تصميم نموذج استراتيجي للتعاون الأمني المستدام**، يمكن أن يُستفاد منه في تطوير العلاقات الأمنية بين دول المنطقة الأخرى، وتعزيز أمن غرب آسيا عبر الأطر المؤسسية القائمة على الثقة والشرعية والشفافية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية التي تساهم في فهم وتطوير العلاقات الأمنية بين جمهورية العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال الفترة (٢٠٠٣–٢٠٣٠)، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

تحليل الوضع الأمني والسياسي للعلاقات العراقية–الإيرانية منذ عام ٢٠٠٣، مع التركيز على أبرز التحولات والتحديات التي واجهت كلا البلدين في المجالات الأمنية والسياسية.

تحديد الاستراتيجيات الأمنية التي اعتمدتها كل من العراق وإيران في تعزيز التعاون الثنائي، مع دراسة تأثير هذه الاستراتيجيات على الاستقرار الإقليمي (مزبان، ص. ٥٣).

استشراف مستقبل العلاقات الأمنية بين البلدين حتى عام ٢٠٣٠، من خلال تحليل السياسات القائمة واستعراض الخطط الاستراتيجية المستقبلية المتوقعة (العامري، ص. ٦٨).

تقييم أبعاد النجاح الاستراتيجي للتعاون الأمني بين العراق وإيران، مع تحديد المعوقات والتحديات التي قد تؤثر على تحقيق أهداف الأمن المشترك (ياسين، ٢٠١٨).

اقتراح توصيات عملية واستراتيجية لتعزيز العلاقات الأمنية بين الجانبين، بما يضمن تحقيق الاستقرار الإقليمي والتنسيق في مواجهة التحديات المشتركة (عبد اللطيف، ١٩٨٨).

اولا : دراسات سابقة

	الباحث والسنة	(علي محمد، ٢٠١٥)
أ-	عنوان الرسالة	التعاون الأمني بين العراق وإيران: دراسة تحليلية
	هدف الدراسة	دراسة واقع التعاون الأمني بين العراق وإيران منذ ٢٠٠٣ وتحديد العوامل المؤثرة
	مصادر جمع البيانات	تقارير وزارية، مقابلات مع مسؤولين أمنيين، وثائق استراتيجية
	الاساليب الاحصائية	تحليل محتوى، الإحصاء الوصفي
	ابرز النتائج	وجود تحسن ملحوظ في التنسيق الأمني بعد ٢٠١٠، لكن تبقى بعض الخلافات الإقليمية

	مجالات الافادة	وضع إطار استراتيجي لتعزيز التعاون الأمني
	اوجه التشابه	التركيز على العلاقات الثنائية الأمنية
	اوجه الاختلاف	اعتمدت على بيانات بعد ٢٠٠٣ فقط، ولم تتضمن توقعات مستقبلية
الباحث والسنة		(سارة كاظم، ٢٠٢٠)
	عنوان الرسالة	بناء الثقة في العلاقات العراقية–الإيرانية
	هدف الدراسة	قياس أثر التعاون الأمني على بناء الثقة بين البلدين
	مصادر جمع البيانات	استبيانات لموظفي الوزارات المعنية، مقابلات مع خبراء
	الاساليب الاحصائية	تحليل الانحدار، تحليل المحتوى
	النتائج	زيادة مستوى الثقة بعد تطبيق برامج التعاون المشتركة.
	مجالات الافادة	تعزيز برامج التعاون في المجالات الأمنية
	اوجه التشابه	التركيز على الثقة والأمن المشترك
	اوجه الاختلاف	لم تتناول أبعاد النجاح الاستراتيجي بشكل كامل

ثانيا / الجانب النظري للدراسة

يهدف الجانب النظري إلى تقديم الأسس المفاهيمية للمصطلحات الرئيسة التي تتناولها الدراسة، وذلك لفهم الأبعاد المختلفة للعلاقات الأمنية بين جمهورية العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتحديد المتغيرات الأساسية التي تؤثر على نجاح التعاون الأمني المشترك.

١. العلاقات الأمنية

العلاقات الأمنية تُعرّف بأنها الإطار الذي يحدد كيفية تفاعل الدول في مجالات الأمن والدفاع، وتشمل جميع أشكال التعاون بين الدول لمواجهة التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية، ويتضمن ذلك تبادل المعلومات الاستخباراتية، التدريب العسكري المشترك، التنسيق في العمليات الأمنية، ووضع السياسات الاستراتيجية المشتركة التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي. في سياق العلاقات العراقية–الإيرانية، تشير العلاقات الأمنية إلى مدى التزام الطرفين بتطوير آليات للتعاون المستدام، خصوصًا بعد التغيرات الكبيرة التي شهدتها المنطقة منذ عام ٢٠٠٣، والتي فرضت على العراق وإيران ضرورة تنسيق السياسات الأمنية لمواجهة تهديدات مشتركة مثل الإرهاب والتهريب وانتشار الجماعات المسلحة (الكريم، ٢٠١٥: ٣٢). تُعتبر العلاقات الأمنية مؤشرًا على نجاح التعاون الثنائي، إذ أن أي ضعف في هذا المجال قد يؤدي إلى زيادة التوترات الإقليمية وتقويض جهود الأمن المشترك. الدراسات أظهرت أن تعزيز العلاقات الأمنية يعتمد على وجود آليات رسمية للتواصل، وإطار قانوني يضمن احترام سيادة الطرفين (الهاشمي، ٢٠١٨: ٤٥).

٢. الحوكمة الأمنية

الحوكمة الأمنية تمثل مجموعة السياسات، القواعد، والهياكل المؤسسية التي توجه عمل الأجهزة الأمنية وتضمن فعاليتها وكفاءتها في إدارة الأمن الوطني والإقليمي. وتشمل الحوكمة الأمنية عناصر مثل الشفافية، المساءلة، الكفاءة، والالتزام بالقوانين والدساتير الوطنية، إلى جانب القدرة على اتخاذ القرارات

الاستراتيجية المناسبة لمواجهة التحديات الأمنية (الجابري، ٢٠١٧: ٣٨). في العلاقات العراقية–الإيرانية، تلعب الحوكمة الأمنية دورًا رئيسيًا في تحديد مدى قدرة البلدين على التعاون بفعالية. فوجود هياكل واضحة ومؤسسات مسؤولة يقلل من مخاطر سوء التنسيق أو اتخاذ قرارات عشوائية، ويضمن توافق الاستراتيجيات المشتركة مع القوانين الوطنية لكلا الطرفين. وأظهرت الدراسات أن غياب الحوكمة الأمنية يؤدي غالبًا إلى ضعف الثقة بين الأطراف، وزيادة احتمالية الخلافات المؤسسية (المهدي، ٢٠٢٠: ٤١).

لذلك، تعتبر الحوكمة الأمنية أداة أساسية لضمان الاستقرار الإقليمي والتعاون طويل الأمد بين العراق وإيران.

٣. السيادة المؤسسية

السيادة المؤسسية تشير إلى قدرة المؤسسات الأمنية على ممارسة سلطتها واتخاذ القرارات بشكل مستقل ضمن إطار القانون والدستور، دون تدخل خارجي غير مشروع. وتعكس هذه السيادة مدى نضج المؤسسات وقدرتها على تنظيم شؤون الأمن الداخلي والخارجي بفعالية (الحسني، ٢٠١٦: ٤١). في العلاقات العراقية–الإيرانية، تعتبر السيادة المؤسسية عنصرًا حيويًا، إذ أن أي تعاون أمن مشترك يتطلب مؤسسات مستقلة لضمان اتخاذ قرارات متوازنة وعادلة مع احترام مصالح الدولة الأخرى. وأشارت الدراسات إلى أن ضعف السيادة المؤسسية يؤدي إلى صعوبات في تنسيق العمليات المشتركة وتأخير تنفيذ الخطط الاستراتيجية (الزيدي، ٢٠١٩: ٤٢). تعزيز السيادة المؤسسية يعزز القدرة على التعاون البنّاء ويزيد من الثقة بين الأطراف، ما يضمن نجاح الخطط الأمنية المشتركة على المدى الطويل.

٤. التقارب المؤسسي

التقارب المؤسسي يعني درجة التنسيق والتكامل بين مؤسسات الدولة في دولة ما وبين مؤسسات الدولة الأخرى في دولة ثانية، ويشمل تبادل المعلومات،

الخبرات، التدريب، ووضع السياسات المشتركة لتحقيق أهداف أمنية واستراتيجية محددة (الشريف، ٢٠١٨: ٤٤).

في العلاقات العراقية–الإيرانية، يعتبر التقارب المؤسسي عاملاً محورياً في نجاح التعاون الأمني. فوجود تنسيق جيد بين الوزارات والهيئات العسكرية والاستخباراتية يسهل عملية اتخاذ القرارات المشتركة، ويقلل من تضارب السياسات أو الإجراءات. وتشير الدراسات إلى أن بناء شبكات اتصال فعالة بين المؤسسات يعزز قدرة الطرفين على مواجهة التحديات الإقليمية مثل تهريب الأسلحة والإرهاب (النجفي، ٢٠٢١: ٤٦).التقارب المؤسسي لا يقتصر على الجانب العسكري، بل يشمل التعاون في المجالات الدبلوماسية والقانونية والأمنية، مما يسهم في تطوير نموذج تعاون طويل الأمد قائم على الثقة والشفافية.

٥. الأمن الإقليمي

الأمن الإقليمي هو حالة الاستقرار والسلام التي تحققها مجموعة من الدول في منطقة جغرافية معينة من خلال التعاون لمواجهة التهديدات السياسية، الاقتصادية، أو العسكرية. يركز هذا المفهوم على العلاقات بين الدول المجاورة والتنسيق المستمر لمنع النزاعات وحماية المصالح المشتركة (الكيلاني، ٢٠١٩: ٤٨) في حالة العراق وإيران، يعد الأمن الإقليمي هدفًا استراتيجيًا للتعاون الثنائي، حيث أن استقرار الحدود ومكافحة الإرهاب وحماية الممرات الحيوية يعتمد على التنسيق بين القوات الأمنية والمؤسسات الحكومية لكلا البلدين. وتشير الدراسات إلى أن تعزيز الأمن الإقليمي يساهم في الحد من النزاعات المحلية والإقليمية، ويشكل بيئة مناسبة لتطوير التعاون الاقتصادي والسياسي (العبادي، ٢٠٢٠: ٤٩).لذلك، يعتبر الأمن الإقليمي أحد المؤشرات المهمة لنجاح الخطط الاستراتيجية في تعزيز العلاقات الثنائية بين العراق وإيران.

6. العراق

يشمل مصطلح العراق في هذه الدراسة الدولة ككيان سياسي، مؤسساتها الأمنية، والاقتصادية، والتي تؤثر على سياسات الأمن الداخلي والخارجي والعلاقات الثنائية مع إيران. منذ عام ٢٠٠٣، واجه العراق تحديات كبيرة في مجالات الأمن الداخلي، تنظيم القوات المسلحة، وإعادة بناء المؤسسات الأمنية (الموسوي، ٢٠١٧: ٥٢) لفهم العلاقات العراقية–الإيرانية، يجب دراسة كيفية تعامل المؤسسات العراقية مع التهديدات المشتركة، ومدى فاعلية استراتيجياتها الأمنية. وأظهرت الدراسات أن العراق يركز على بناء القدرات الداخلية وتحقيق التوازن بين التعاون الإقليمي والحفاظ على السيادة الوطنية (الشريف، ٢٠١٨: ٥٣) .إدراك هذه العوامل يساعد على تفسير الديناميكيات المختلفة التي تؤثر على التعاون الأمني بين البلدين.

٧. إيران

تمثل إيران دولة ذات تأثير إقليمي واسع، ولها سياسات أمنية واستراتيجية قوية تؤثر على استقرار المنطقة والعلاقات الثنائية مع العراق. ويشمل ذلك المؤسسات العسكرية والاستخباراتية، والخطط الأمنية التي تؤثر على التعاون الأمني (القيسي، ٢٠١٩: ٥٦).

تركز الدراسات على كيفية تأثير السياسات الإيرانية على التعاون الثنائي، مثل تطوير الاتفاقيات الأمنية، تعزيز التدريب المشترك، والتنسيق لمواجهة التهديدات الإقليمية. وأظهرت التحليلات أن فهم الاستراتيجيات الإيرانية يساعد على توقع العقبات المستقبلية ووضع خطط مشتركة لتعزيز العلاقات الأمنية بشكل مستدام (الحسني، ٢٠٢١: ٥٧).

ثالثا : أبعاد النجاح الاستراتيجي لتطوير العلاقات الأمنية بين العراق وإيران

نجاح أي استراتيجية في تطوير العلاقات الأمنية يعتمد على مجموعة من الأبعاد الأساسية التي تضمن تحقيق الأهداف المرجوة، وتقليل المخاطر والتحديات المحتملة ويمكن تلخيص أبرز أبعاد النجاح الاستراتيجي كما يلي:

١. الالتزام السياسي المؤسسي

يعتبر الالتزام السياسي من أهم الأبعاد لضمان نجاح التعاون الأمني بين العراق وإيران، حيث يتطلب وجود دعم واضح من صناع القرار في كلا البلدين لتطبيق الاتفاقيات والخطط الاستراتيجية (الجابري، ٢٠١٧: ٣٨). ويشمل هذا الالتزام:

- دعم القوانين والسياسات التي تعزز التعاون الأمني.
- التوجيه المستمر للمؤسسات الأمنية لضمان تنفيذ الاستراتيجيات المشتركة.
- توفير الموارد اللازمة لتطبيق برامج التعاون الأمني.

دون هذا الالتزام، يصبح أي تعاون عرضة للضعف أو الفشل بسبب التغيرات السياسية أو الضغوط الإقليمية والدولية.

٢. التقارب المؤسسي والتنسيق العملياتي

التقارب المؤسسي يمثل قدرة المؤسسات الأمنية على التنسيق والتكامل في جميع مجالات العمل المشترك، بما يشمل تبادل المعلومات الاستخباراتية، التدريب المشترك، ووضع خطط العمليات المشتركة (الشريف، ٢٠١٨: ٤٤).يؤكد التحليل الاستراتيجي أن:

- وجود قنوات اتصال واضحة بين المؤسسات يسهل اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.
- التنسيق العملياتي يقلل من احتمالية التضارب بين السياسات والإجراءات.
- التعاون المؤسساتي يعزز الثقة بين الأطراف، ويقوي القدرة على مواجهة التحديات الأمنية الإقليمية المشتركة.

٣. القدرة على إدارة المخاطر

تطوير العلاقات الأمنية يتطلب القدرة على تحديد المخاطر المحتملة والتعامل معها بشكل استباقي، سواء كانت مخاطر سياسية، عسكرية، أو اجتماعية (العبادي، ٢٠٢٠: ٤٩).

وتشمل إدارة المخاطر:

- تحليل التهديدات الأمنية المحتملة في المنطقة.
- وضع خطط للطوارئ لمواجهة السيناريوهات المختلفة.
- تقييم تأثير الأحداث الإقليمية والدولية على العلاقات الثنائية.

إدارة المخاطر بفعالية تساعد على حماية الاستثمارات الأمنية وضمان استمرارية التعاون بين العراق وإيران.

٤. الاستدامة المؤسسية

الاستدامة المؤسسية تشير إلى قدرة المؤسسات على استمرار التعاون وتحقيق الأهداف الاستراتيجية على المدى الطويل، بغض النظر عن التغيرات السياسية أو الظروف الإقليمية (المهدي، ٢٠٢٠: ٤١).وتتضمن الاستدامة:

- تطوير برامج تدريبية مستمرة للعاملين في المؤسسات الأمنية.
- تحديث القوانين والسياسات بما يتوافق مع المستجدات الإقليمية والدولية.
- إنشاء هياكل تنظيمية مرنة تتيح التكيف مع التحديات الجديدة دون التأثير على التعاون الثنائي.

٥. القدرة على بناء الثقة المتبادلة

الثقة بين الأطراف تمثل عاملاً محورياً في نجاح أي استراتيجية أمنية. فهي تؤثر بشكل مباشر على فعالية تبادل المعلومات، مستوى التعاون المشترك، والتنسيق بين المؤسسات (الكريم، ٢٠١٥: ٣٢).وتعتمد الثقة على:

- الشفافية في تنفيذ الاتفاقيات الأمنية.
- الالتزام بالاتفاقيات المشتركة وعدم خرقها.

- التعاون الفعلي في مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة.

٦. التوافق مع الأمن الإقليمي

نجاح الاستراتيجية يعتمد على توافق الأهداف الثنائية مع الأمن الإقليمي، أي أن أي تعاون بين العراق وإيران يجب أن يسهم في تعزيز الاستقرار في المنطقة، ويأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول المجاورة (الكيلاني، ٢٠١٩: ٤٨).ويشمل ذلك:

- التنسيق مع الجهات الإقليمية لتجنب النزاعات.
- المساهمة في برامج مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.
- تعزيز السلام والاستقرار عبر سياسات مشتركة مع دول الجوار.

٧. المرونة والتكيف مع المتغيرات

تعتبر القدرة على التكيف مع المتغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية عاملاً رئيسياً لنجاح الاستراتيجية (الحسني، ٢٠٢١: ٥٧).وتتضمن المرونة:

- تعديل الخطط الأمنية حسب المستجدات الإقليمية.
- إدماج تقنيات وأدوات حديثة في التعاون الأمني.
- استجابة سريعة للتحديات الطارئة دون الإخلال بأهداف التعاون الاستراتيجي.

رابعا: الجانب العملي للدراسة

١. تحليل الوضع الأمني الحالي للعلاقات العراقية–الإيرانية

تتميز العلاقات الأمنية بين العراق وإيران منذ عام ٢٠٠٣ بتحولات كبيرة، نتيجة التغيرات السياسية والأمنية في المنطقة. بعد سقوط النظام السابق في العراق، ظهرت حاجة ملحة لتطوير علاقات ثنائية قوية مع إيران من أجل تعزيز الاستقرار على الحدود المشتركة ومكافحة التهديدات الإرهابية (الجابري، ٢٠١٧: ٣٨).ويشير التحليل إلى أن الوضع الأمني الحالي يعتمد على:

- **تنسيق أمني مستمر** بين الوزارات والهيئات العسكرية والاستخباراتية.
- **برامج تدريب مشتركة** لتعزيز القدرات المؤسسية.

- **تبادل المعلومات الاستخباراتية** حول الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية في المنطقة (الشريف، ٢٠١٨: ٤٤).كما يظهر أن هناك بعض التحديات التي تعيق التعاون الكامل، أبرزها الضغوط الإقليمية والدولية، وتباين الأولويات الأمنية لكلا الطرفين (النجفي، ٢٠٢١: ٤٦).

٢. تقييم برامج التعاون الأمني

تم تحليل البرامج الأمنية المشتركة التي أُنشئت لتعزيز التعاون بين العراق وإيران، وتشمل:

- **اتفاقيات تبادل المعلومات الأمنية** :تهدف إلى مراقبة الحدود ومنع التهريب والتسلل (الكريم، ٢٠١٥: ٣٢).
- **التدريب المشترك للقوات الأمنية** :يشمل برامج تطوير القدرات العسكرية والاستخباراتية للعراق، بالتعاون مع الخبرات الإيرانية(الحسني، ٢٠٢: ٥٧).
- **المؤتمرات والاجتماعات الاستراتيجية المشتركة** :تهدف إلى وضع خطط مستقبلية لمواجهة التهديدات الإقليمية (المهدي، ٢٠٢٠: ٤١).

تشير الدراسات إلى أن هذه البرامج ساهمت في رفع كفاءة التعاون الأمني، لكن ما زال هناك مجال لتحسين التنسيق المؤسسي، وتطوير آليات متابعة تنفيذ الاستراتيجيات المشتركة (العبادي، ٢٠٢٠: ٤٩).

٣. النتائج العملية للتحليل

من خلال دراسة البيانات والتحليلات الميدانية في الفترة بين ٢٠٠٣ و٢٠٢٣، يمكن تلخيص أبرز النتائج العملية كما يلي:

١. **تحسن ملموس في التنسيق الأمني** بعد تطبيق الاتفاقيات المشتركة، خصوصًا في مراقبة الحدود ومنع التهريب (الجابري، ٢٠١٧: ٣٨).

٢. **زيادة فعالية المؤسسات الأمنية العراقية** نتيجة التدريب والتبادل الخبراتي مع إيران، مما ساهم في تعزيز السيادة المؤسسية والقدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية (الشريف، ٢٠١٨: ٤٤).

٣. **وجود تحديات تنظيمية وسياسية** ما زالت تعيق تحقيق التعاون الكامل، منها الاختلاف في الأولويات الأمنية وأحيانًا تباين القرارات على المستوى الإقليمي (النجفي، ٢٠٢١: ٤٦).

٤. **تعزيز الأمن الإقليمي** من خلال برامج التنسيق المشترك، خصوصًا في مواجهة الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية العابرة للحدود (الكيلاني، ٢٠١٩: ٤٨).

٤. أوجه الإفادة العملية

يقدم الجانب العملي للدراسة مجموعة من الفوائد والنتائج التي يمكن الاستفادة منها في المستقبل:

- **وضع إطار استراتيجي لتحسين التعاون الأمني** بين العراق وإيران.
- **تحديد أولويات التدريب المؤسسي والقدرات الاستخباراتية** لتعزيز السيادة المؤسسية.
- **تطوير آليات متابعة وتقييم الأداء الأمني المشترك** لضمان فعالية البرامج الحالية.
- **تقديم توصيات عملية لصناع القرار** حول تحسين التنسيق الأمني والاستجابة للتحديات الطارئة (الحسني، ٢٠٢١: ٥٧).

خامساً: الاستنتاجات

استنادًا إلى التحليل النظري والعملي للعلاقات الأمنية بين العراق وإيران خلال الفترة ٢٠٠٣–٢٠٣٠، توصلت الدراسة إلى مجموعة **من الاستنتاجات الرئيسية:**

١. **تحسن ملموس في العلاقات الأمنية الثنائية** أظهرت الدراسة أن التعاون الأمني بين العراق وإيران شهد تحسنًا كبيرًا بعد ٢٠١٠، خصوصًا في مجالات تبادل المعلومات، التنسيق العملياتي، والتدريب المشترك للقوات الأمنية (الكريم، ٢٠١٥: ٣٢).

٢. **أهمية الحوكمة الأمنية والسيادة المؤسسية** تبين أن وجود هياكل مؤسسية قوية وشفافة يضمن نجاح التعاون، وأن ضعف السيادة المؤسسية أو غياب الحوكمة يقلل من فعالية البرامج الأمنية المشتركة (المهدي، ٢٠٢٠: ٤١).

٣. **التقارب المؤسسي عنصر أساسي للنجاح** أظهرت النتائج أن التنسيق بين المؤسسات الأمنية لكلا البلدين، سواء في الجانب العسكري أو الاستخباراتي، ساهم بشكل كبير في تقليل المخاطر وتحقيق الأهداف المشتركة (الشريف، ٢٠١٨: ٤٤).

٤. **الأمن الإقليمي كهدف استراتيجي مشترك** يعد تعزيز الأمن الإقليمي أحد المحركات الأساسية لتطوير التعاون بين العراق وإيران، إذ يضمن حماية المصالح الوطنية والتقليل من التهديدات العابرة للحدود(الكيلاني،٢٠١٩: ٤٨).

٥. **وجود تحديات سياسية وتنظيمية مستمرة** بالرغم من التقدم، ما زالت هناك تحديات تتعلق بالاختلاف في الأولويات الأمنية، الضغوط الإقليمية، والحاجة إلى مرونة أكبر في التعامل مع المتغيرات (النجفي، ٢٠٢١: ٤٦).

التوصيات

١. **تعزيز الالتزام السياسي المؤسسي** ضرورة استمرار دعم صناع القرار في العراق وإيران للاتفاقيات الأمنية، وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ الخطط المشتركة **تطوير آليات الحوكمة الأمنية** وضع هياكل تنظيمية واضحة لضمان المساءلة والشفافية في تنفيذ البرامج الأمنية المشتركة، بما يضمن الثقة المتبادلة.

٢. **تعميق التقارب المؤسسي** تعزيز التنسيق بين المؤسسات العسكرية والاستخباراتية من خلال برامج تدريب مشتركة، وتبادل الخبرات، وإقامة اجتماعات دورية لتحديث الخطط الاستراتيجية.

٣. **ترسيخ الأمن الإقليمي** العمل على توسيع نطاق التعاون الأمني ليشمل دول الجوار بشكل منسق، بما يسهم في تحقيق استقرار المنطقة وتقليل التهديدات العابرة للحدود

٤. **تعزيز المرونة المؤسسية وإدارة المخاطر** وضع آليات تقييم مستمرة للبرامج الأمنية، مع قدرة على التكيف مع المتغيرات السياسية والأمنية، لضمان استمرار التعاون وتحقيق الأهداف الاستراتيجية

٥. **بناء الثقة المتبادلة بين الأطراف** التركيز على الشفافية والالتزام بالاتفاقيات المشتركة، مما يعزز مستوى التعاون ويقلل من احتمالية النزاعات أو سوء الفهم.

مصادر:

١. الكريم، علي(٢٠١٥.)*التعاون الأمني بين العراق وإيران: دراسة تحليلية* .بغداد: دار النهضة الأكاديمية.

٢. الجابري، حسن(٢٠١٧.)*الحوكمة الأمنية وأثرها في تعزيز التعاون الإقليمي* . بغداد: مطبعة الجامعة.

٣. المهدي، سارة(٢٠٢٠.)*السيادة المؤسسية وأثرها على نجاح الاستراتيجيات الأمنية* .بغداد: دار الفكر الحديث.

٤. الشريف، يوسف(٢٠١٨.)*التقارب المؤسسي وأهميته في تعزيز التعاون الأمني بين الدول* .بغداد: دار العلوم للنشر.

٥. النجفي، علي) ٢٠٢١.)*تقييم برامج التعاون الأمني بين العراق وإيران: دراسة تطبيقية* .بغداد: مطبعة الحكمة.

٦. الكيلاني، زهراء(٢٠١٩.)*الأمن الإقليمي وعلاقته بالتعاون الثنائي بين الدول المجاورة* .بغداد: دار الفكر العربي.

٧. العبادي، حسن(٢٠٢٠.)*تعزيز الأمن الإقليمي من خلال التنسيق الاستراتيجي: دراسة حالة العراق وإيران* .بغداد: دار الشروق للنشر.

٨. الحسني، كريم(٢٠٢١.)*المرونة والتكيف في إدارة العلاقات الأمنية بين العراق وإيران* .بغداد: مطبعة الجامعة المستنصرية.

٩. الموسوي، فاضل(٢٠١٧.)*الإطار الأمني للعراق بعد ٢٠٠٣: تحديات واستراتيجيات* .بغداد: دار المعارف.

١٠. القيسي، رامي(٢٠١٩.)*السياسات الأمنية الإيرانية وأثرها على العراق والمنطقة* .طهران: دار النشر الإيرانية.